اللامركزية الإدارية واثرها على النظام السياسي في العراق

م.م زياد خلف نزال

كلية المأمون الجامعة

اعتمد العراق بعد عام 2003 وبموجب دستور جمهورية العراق لسنة 2005 نظام جمهوري برلماني اتحادي فيدرالي مما يؤدي لتطبيق الفيدرالية واللامركزية الإدارية الواسعة، ومن خلال تطبيق هذا المبدأ يقوم العراق ببناء نظام سياسي جديد لم يسبق وان تم تطبيقه سابقاً، وبالرغم بما تتمتع به اللامركزية الإدارية من مزايا تتمثل في تقديم الخدمات للجمهور بشكل اسرع وافضل كون أنَّ انشاء وحدات ادارية في كل محافظة سوف تكون اقرب لأبناء المحافظة من المركز، وتخفيف العبء على الحكومة المركزية، فأنها لا تخلو من الكثير من العيوب منها اثرها على وحدة الدولة السياسية إذ ستكون هناك اشخاص معنوية إلى جانب شخصية الدولة وهذا من شأنه أنَّ يضعف سلطة الدولة في المحافظات خصوصاً اذا ما كانت المحافظات تتمتع بصلاحيات اوسع من صلاحيات الحكومة المركزية، كما تؤدي لأضعاف دورها وعرقلة ادائها لوظائفها. وعليه فأن تطبيق اللامركزية الإدارية بهذه الطريقة التي اعتمدها دستور جمهورية العراق من حصر صلاحيات الحكومة المركزية وتمتع المحافظات بالصلاحيات الواسعة واعطاء الاولوية لها في حال الخلاف مع الحكومة المركزية حول المواضيع التي لم ترد في المادة 110 من الدستور سيترك اثره السلبي على وحدة الدولة ويضعف دورها وتماسكها.